

PROVISIONAL

S/PV.3154

30 December 1992

ARABIC

مجلس الأمن
UN LIBRARY

JAN 04 1993

UN/SA COLLECTION

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والخمسين بعد الثلاثة آلاف والمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الأربعاء ، ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ ، الساعة ٢٢/٤٠

(الهند)	السيد غاريجان	الرئيس :
السيد سيدوروف	الاتحاد الروسي	الأعضاء :
السيد أيا لاسو	إكوادور	
السيد بروهنس	بلجيكا	
السيد جيسس	الرأس الأخضر	
السيد مبنغفوي	زيمبابوي	
السيد شين جيان	الصين	
السيد لدسوس	فرنسا	
الآنسة تروخيو	فنزويلا	
السيد بن جلون تويمي	المغرب	
السيد ريتشاردسن	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية	
السيد فرودنشوس	النمسا	
السيد بوداي	هنغاريا	
السيد بركنس	الولايات المتحدة الأمريكية	
السيد هاتانو	اليابان	

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى : Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة في الساعة ٢٢/٤٠

أقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال .

برنامج للسلم : الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلم

تقرير الأمين العام المقدم عملاً بالبيان الذي اعتمدته اجتماع القمة لمجلس الأمن في ٣١ كانون

الثاني/يناير ١٩٩٢ (S/24111)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية) : يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج

على جدول أعماله . يجتمع مجلس الأمن وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة .

أذن لي أن أدلي بالبيان التالي بالنيابة عن أعضاء المجلس :

" عملاً بالبيان الرئاسي المؤرخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ (S/24728) فيما يتعلق

بتقرير الأمين العام المعنون "برنامج للسلم" (S/24111) ، والذي جاء فيه

أن مجلس الأمن يعتزم مناقشة الفقرات الموجهة إليه ، بما فيها الفقرة ٤١ بشأن

المشاكل الاقتصادية الخاصة التي قد تواجهها دول أخرى عند فرض جزاءات على دولة ما ،

درس مجلس الأمن مسألة المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجهها الدول نتيجة فرض جزاءات

بموجب الفصل السابع .

"ويشاطر مجلس الأمن الأمين العام ما لاحظته في الفقرة ٤١ من تقريره من أنه عند فرض

هذه الجزاءات بموجب الفصل السابع من الميثاق ، من المهم أن يكون من حق الدول التي تجابهها

مشاكل اقتصادية خاصة أن تستشير مجلس الأمن بصدد هذه المشاكل ، وفقاً لما جاء في

المادة ٥٠ . ويوافق المجلس على أنه ينبغي إيلاء الاهتمام الملزم لحالتها .

"ويلاحظ مجلس الأمن توصية الأمين العام الداعية إلى أن يصوغ المجلس مجموعة من

التدابير ، تشمل المؤسسات المالية وغيرها من مكونات منظومة الأمم المتحدة ، يمكن تنفيذها

لتجنب الدول هذه الصعوبات .

"إن مجلس الأمن ، إذ يلاحظ أنه يجري النظر في هذه المسألة في المحافل الأخرى بالأمم المتحدة ، يعرب عن تصميمه على مواصلة النظر في هذه المسألة ، ويدعو الأمين العام الى التشاور مع المؤسسات المالية الدولية وسائر مكونات منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، والى تقديم تقرير الى مجلس الأمن في أقرب وقت ممكن .

"ويعتزم مجلس الأمن مواصلة عمله بشأن تقرير الأمين العام على النحو المبين في بيان الرئيس المؤرخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ (S/24728) " .

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في التبدل المدرج على جدول أعماله .

رفعت الجلسة الساعة ٢٢/٤٥